

شرح روضة الناظر لمعالي فضيلة الشيخ سعد الشثري

سعد الشثري

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين نحمده جل وعلا وشكره على نعمه وأسأله المزيد من فضله وبعد نواصل ما كنا ابتدأنا به من كتاب تلخيص روضة الناظر لابن أبي الفتح البعلبي رحمة الله تعالى - [00:00:08](#)

تفضل فضيلة الشيخ عبد الله الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين قال مصنفو رحمنا الله واباه وشيخنا وجميع المسلمين فصل ما ورد من الخطاب مضافا إلى الناس والمؤمنين دخل فيه العبد لانه من جملتهم - [00:06:17](#)

وخروجه عن بعض التكاليف لا يوجب رفع العموم فيه كالمريض والمسافر ويدخل النساء في الجمع المضاف إلى الناس. وما لا يتبعن فيه لفظ التذكير كادوات شرطي ولا يدخلن فيما يختص بالذكور من الأسماء كالرجال والذكور - [00:06:41](#)

فاما الجمع بالواو والنون وضمير المذكر وضمير المذكرين كقوله كلوا واشربوا فاختار القاضي انهن يدخلن فيه. وهو قول بعض الحنفية وابن داود واختار ابو الخطاب والاكثر من ان انهم لا يدخلن فيه. لأن الله تعالى ذكر المسلمين بلفظ متميز - [00:07:03](#) فيما يثبته ابتداء ويخصه بلفظ المسلمين احسن الله عملك. فما يثبته ابتداء ويخصه بلفظ المسلمين لا يدخلن فيه الا بدليل اخر من قيام او كونه في معنى المنصوص ولنا انه متى اجتمع المذكر والمؤنث - [00:07:29](#)

قلب التذكير ولهذا لو قال لمن بحضرته من الرجال والنساء قوموا واقعدوا تناول جميعهم ولو قال قوموا وقمنا واقعدوا واقعدوا عد تطويلا ولكلة ويبينه قوله تعالى قلنا خطابا لادم وزوجته والشيطان. وذكره لهن بلفظ مفرد لا يمنع دخولهن - [00:07:54](#) في العام الصالح لهن كقوله تعالى من كان عدوا لله ولملائكته ورسله وجبريل وميكائيل فصل العام اذا دخله التخصيص بقي حجة فيما لم يخص عند الجمهور. وقال ابو ثور وعيسي ابن ابیان لا يبقى حجة لانه يصير مجازا. فقد خرج الوضع من ايدينا ولا قرينة - [00:08:24](#)

فيبقى مجملا ولنا تمسك الصحابة ولنا تمسك الصحابة رضي الله عنهم بالعمومات وما من عموم الا وقد تطرق اليه التخصيص الا اليسيير كقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها. وقولهم يصير مجازا ممنوع - [00:08:55](#)

وان سلم فالمجاز دليل اذا كان يعرف منه المراد فهو كالحقيقة وقولهم لا قرينة دليل التخصيص قرينة. واختار القاضي انه حقيقة بعد التخصيص. وهو قول اصحاب وقال قوم يصير مجازا على كل حال لكونه مستعملا في غير ما وضع له - [00:09:20](#) وقال اخرون ان خصص بدليل منفصل كان مجازا لا بمتصل لانه يصير بالزيادة موضوعا لشيء اخر فانك تقول مسلم فيدل على واحد ثم تزيد الواو والنون فيدل على امر زائد - [00:09:46](#)

ولا نجعله مجازا. ووجه قول القاضي ان القرينة المنفصلة من الشرع كالمتعلقة ان كلامه يجب بناء بعده على بعض اصل ويجوز ويجوز تخصيص العموم الى ان يبقى واحد. وقال الرازي والقفالي والغزالى لا يجوز - [00:10:06](#)

الحصان من اقل الجمع لانه يخرج به عن الحقيقة. ولنا ان القرينة المتعلقة كالمتعلقة وفي المتعلقة يجوز ذلك فكذلك المنفصلة اصل صلي ذكر المؤلف ها هنا ثلاثة اصول اولها يتعلق - [00:10:32](#)

بعض الالفاظ العامة والبحث فيما تشمله هذه الالفاظ العامة. وما يدخل فيها والمسألة الاولى في دخول المماليك بالفاظ الناس والمؤمنين ومن امثلة ذلك في قول الله عز وجل يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة - [00:11:02](#)

يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله هل يشمل المملوك او لا يشمل الم المملوك فان طائفه قالت بان الم المملوك يدخل في اسم الذين امنوا

ويكون مشمولاً بهذا الامر وهذا الخطاب العام - 00:11:32

وقال اخرون بأنه لا يدخل وقد اورد المؤلف هنا الخلاف فذكر ان الجمهور يرون ان الم المملوك يدخل بعموم لفظ الناس والمؤمنين وهذا هو مذهب الامام احمد حنفية واكثر الشافعية والمالكية - 00:11:56

واستدلوا على ذلك بان الم المملوك من جملة الناس ومن جملة المؤمنين ومن ثم يدخل في هذا اللفظ والقول الثاني بان الم المملوك لا يدخل في لفظ الناس والمؤمنين وهذا قال به طائفة من الشافعية والمالكية - 00:12:31

استدلوا على ذلك بان الم المملوك لا يدخل في بعض التكاليف يدل هذا على ان الم المملوك لا يدخل في عموم هذين اللفظين فال المملوك لا يدخل في عموم الاوامر الواردة بمشروعية القتال - 00:12:55

ولا بمشروعية ووجوب الزكاة ولا بوجوب الحج. قالوا فدل هذا على ان الم المملوك لا يدخل بهذا في هذا اللفظ لفظ الناس والمؤمنين احجب عن هذا الاستدلال بان خروج الم المملوك من هذه الاوامر والتکاليف لدليل خاص بها - 00:13:25

ليبقى الباقي على الاصل من كون الم المملوك يدخل فيها وهذا مثل المريض والمسافر المريض والمسافر لم يدخل في قول الله عز وجل كتب عليكم الصيام ومع ذلك يدخل في بقية - 00:13:54

الاوامر الشرعية الواردة بالتكاليف من مثل قوله تعالى واقيموا الصلاة واتوا الزكاة فدل هذا على رجحان دخول الم المملوك بلفظ الناس والمؤمنين المسألة الثانية فيما يتعلق بالنساء النساء في اي شيء يدخلن - 00:14:20

وما هي الالفاظ التي تشمل النساء هناك ثلاثة انواع من انواع الالفاظ العامة النوع الاول الجمع المضاف الى الناس وما لا يتبعن فيه لفظ التذكير والتأنيث ومن امثلة قوله جل وعلا وله على الناس حج البيت - 00:14:47

قول سبحانه لله من في السماوات ومن في الارض. فهذا خطاب عام يشمل الذكور والاناث وهذا محل اتفاق اللفظ الثاني الالفاظ المختصة بالرجال بالذكور ان مثل لفظة الرجال. لفظة الذكور - 00:15:18

فانها تختص بالرجال فقط. دون الاناث ومن ذلك مثلا الخطاب الوارد بايجاد صلاة الجمعة. فانه خاص بي الرجال دون النساء مثله وايضا الخطاب الوارد بمشروعية الجهاد النوع الثالث من انواع الخطاب الجمع - 00:15:48

المذكر السالم المختوم بالواو والنون من مثل لفظ المسلمين مؤمنين من مثل ونحوه من الالفاظ. هل يدخل فيه النساء؟ مثل هذا ظمير المذكر من امثلته قوله تعالى وكلوا واشربوا ولا تسرفوا - 00:16:30

هل هذا خاص بالرجال او انه يشمل النساء ايضا هذا من مواطن الخلاف قد ذكر المؤلف فيه قولين القول الاول بان النساء يدخلن في ظمير المذكر الجمع وفي الجمع المذكر السالم - 00:17:01

قد اختاره القاضي والحنفية وهو ظاهر كلام الامام احمد وجماعة القول الثاني واستدل اصحاب هذا القول بعدد من الادلة. الدليل الاول ان عادة العرب عندما يجتمع ذكر ومؤنث ان يستعملوا لفظ المذكر ويريدون به - 00:17:27

الجميع ولهاذا لو قال الانسان لمن بحضرته قوموا وكان فيهم رجال ونساء لشمل الجميع والدليل الثاني ان العرب لم تعتد في كلامها لتكرار الفعل بحيث يؤتى مرة ظمير المذكر ومرة بظمير - 00:18:00

المؤنث فالعرب لا تستسيغ ان يقال قوموا وقمنا واقعدوا واقعدن فدل هذا على ان عادة العرب الاقتصر على ظمير المذكر عن ظمير المؤنث دليل الثالث ان قول الله عز وجل قلنا اهبطوا منها جميعا شمل ادم وشمل حواء - 00:18:28

ومن الاناث دليل هذا على ان ظمير المذكر يشمل الاناث القول الثاني ان ظمير المذكرين وجمع المذكر السالم لا يدخل فيه الاناث والنساء وقد اختاره ابو الخطاب من الحنابلة والطوفي - 00:18:58

واكثر الشافعية استدل اصحاب هذا القول بعدد من الادلة الدليل الاول ان الشارع قد اظاف او قد عطف جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم ولو كان جمع المذكر السالم يشمل - 00:19:29

الاناث لما اصعد عطف الى ناس عليه في مثل قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات ان المسلمين والمؤمنين والمؤمنات دل هذا على انه اذا افرد المذكرين بالخطاب فانه لا يشمل الاناث الا بدليل - 00:19:55

ما من قياس او كونه في معنى المنصوص بمسل قوله صلى الله عليه وسلم من اعتقد مملوكا له اعتقد الله بكل عضو منه عضوا من النار فان هذا نعلم ان المملوكة تماثل المملوک - [00:20:32](#)

بهذا الحكم لانها في معناه وقد اجيب عن هذا الاستدلال بان عطف الخاص على العام وارد في لغة العرب قوله تعالى ان المسلمين والمسلمات هذا من عطف الخاص على العام - [00:20:58](#)

وهذا وارد في لغة العرب كثيرا خصوصا اذا كان له ثمرة من امثاله قوله جل وعلا فيهما فاكهة ونخل ورمان رمان نوع من انواع الفاكهة ومثله ما ذكر المؤلف من قوله تعالى من كان - [00:21:22](#)

عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من افراد الملائكة ومع ذلك صح عطف جبريل وميكال على الملائكة حينئذ لا يمتنع من عطف الخاص على العامة. وقول بعض وقول بعضهم - [00:21:43](#)

العنف يقتضي المغايرة وان الصواب ان العنف يقتضي عدم المطابقة عدم المطابقة من اجل ان يدخل عطف الخاص على العام المسألة الثانية اللفظ العام الذي ورد عليه تخصيص هل يحتاج به - [00:22:11](#)

او لا يحتاج به واما بالنسبة للعام الذي لم يرد عليه تخصيص فانه يحتاج به على افراد العام بلا اشكال وهكذا الافراد المخصوصة من الحكم العام لا تدخل في الخطاب العام بالاتفاق - [00:22:36](#)

وانما الكلام في بقية الافراد وهي الافراد غير المخصوصة هل يبقى الخطاب العام دالا على حكمها او لا هذا ما قال المؤلف العام اذا دخله التخصيص هل يبقى حجة الافراد التي - [00:23:00](#)

لم يرد عليها التخصيص او لا وجمهوره على ان العام بعد التخصيص حجة وهذا هو رأي جماهير الاصوليين استدل اصحاب هذا القول بعدد من الادلة. الدليل الاول الاجماع ان الصحابة - [00:23:22](#)

درس عنهم التمسك باللفظ العام بعد ورود المخصص عليه خصوصا ان الصحابة احتاجوا بالعام واكثر العمومات مخصوصة ولم يسلم من التخصيص الا الشيء اليسير هذا ما قرره المؤلف ومثل للشيء اليسير الذي لم يرد عليه تخصيص - [00:23:45](#)

لقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها. وقوله دابة نكرة في سياق النفي او الشرط فتكون عامة. ولم يرد على هذا اللفظ العام تخصيص والصواب ان اكثرا - [00:24:10](#)

عمومات خطاب الشارع باقية على عمومها ان التخصيص لم يرد الا على الفاظ عامة يسيرة ولذلك لو تأملنا نصوص كتاب لوجدنا ان العمومات التي لم يرد عليها التخصيص اكثرا من العمومات التي ورد عليها تخصيص - [00:24:32](#)

من امثلة ذلك في قول الله تعالى في سورة الفاتحة الحمد لله رب العالمين لفظة العالمين من الفاظ العموم بل ورد عليها تخصيص لم يرد عليها تخصيص وقوله جل وعلا صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم هذا يظاء من الفاظ العموم ولم يرد

لم يرد عليها تخصيص اهذا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم هذا يظاء من الفاظ العموم ولم يرد عليه تخصيص مثل قوله ولا الظالين لان هذا من الفاظ العموم ولم يرد عليه - [00:25:21](#)

وهكذا المتأمل في عمومات الكتاب يجد ان اغلب العمومات باقية على عمومها وانه لم يرد عليها تخصيص استدلوا ايضا بان العام كان حجة في افراده قبل التخصيص والتفصيص انما اخرج بعض الافراد من حكم العام - [00:25:43](#)

تبقى دالة اللفظ على بقية الافراد ونسبة لابي ثور وعيسي ابن ابان انهم يقولون بان العام لا يحتاج به بعد التخصيص وبعض اهل العلم يشكك في نسبة هذا القول اليهما - [00:26:11](#)

واستدل بهذه القول بان العام بعد التخصيص يكون مجازا اذا تردد اللفظ بين حقيقته ومجازه ولم يرد دليل بين ان المراد هو المجاز فانه يكون مجملا التالي نتوقف فيه ولا نحتاج - [00:26:39](#)

به واجيب عن هذا بعد من الاجوبة. الجواب الاول ان العام بعد التخصيص لا نسلم ان دلالته على بقية الافراد مجازية هو كان يدل على تلك الافراد بالحقيقة قبل التخصيص فهو باق على ما كان - [00:27:06](#)

الجواب الثاني لو قدرنا ان العام بعد التخصيص يكون مجازا فان المجاز لو وجد معه دليل وقرينة يصح لنا التمسك به والاحتياج به

ويكون بمثابة الحقيقة في مشروعية العمل به - 00:27:32

جواب الثالث ان قولهم لا توجد قرينة تبين هل المراد المعنى الحقيقى او المعنى المجازى ومن ثم لما تردد اللفظ بينهما كان مجازا او كان مجملا يقول بل هناك دليل يدل على ان المراد هو التخصيص - 00:27:56

الا وهو دليل التخصيص وما المسألة الاخرى وهي هل العام بعد التخصيص يكون دلالته على الافراد الباقيه دلالة حقيقة او دلالة مجازية وقد ذكر المؤلف قولين لهذه المسألة القول الاول يقول بان العام بعد ورود التخصيص عليه يكون حقيقة في باقي الافراد -

00:28:18

وليس مجازا وقد قال به اكتر الشافعية واستدل من يرى هذا القول بانه بان دلالته على افراده كانت قبل التخصيص دلالة حقيقة فهو على ما هو عليه الدليل الثاني انه لو كان التخصيص بدليل متصل - 00:28:52

فانه يكون حقيقة في دلاته على معناه فهكذا الدليل المنفصل لان كلام الشرع يحمل بعضه على بعض لقاعدة تنتبهون لها. حتى كلام الناس فعندما يوجد اطلاق في محل يقيد في محل اخر نحمل المطلق على المقييد - 00:29:21

لما يوجد لفظ عام ويوجد لفظ خاص بمحل اخر فانه يخص العام به اذا كان هذا في كلام الشارع فهكذا في كلام المكلفين القول الثاني لان العام بعد التخصيص يكون مجازا في دلاته على باقية افراده - 00:29:50

استدلوا على هذا بان اللفظ العام قد وضع للدلالة على جميع الافراد فإذا خصناه جعلناه دالا على بعض افراده. وبالتالي نكون قد استعملناه في غير ما وضع له في لغة العرب - 00:30:16

الجواب ان هذا اللفظ العام قد دل على افراده من طريق الحقيقة وخص بعض الافراد بعدم دلالة اللفظ عليه وبالتالي تبقى باقية الافراد على الاصل من كون لفظ يدل على - 00:30:38

افراده والقول الثاني بان العام بعد التخصيص يكون مجازا لانه قد استعمل في غير ما وضع له فانه قد وضع لي الاستغرار والشمول الان لم يعد مستغربا وهذا قد قال به طائفة من المعتزلة والاشاعرة - 00:31:07

تدلوا على ذلك بانه قد استعمل في غير ما وضع له فانه وضع للدلالة على الاستغرار والشمول. والان لم يعد مستغربا اجيب عن هذا بان العرب قد دلت قد استعملت هذا اللفظ في الدلالة على افراده - 00:31:34

اما كونه يستوعب وهذا الاستعمال استعمال حقيقى واما كون العرب قد جعلوه مستوعبا لجميع افراده فهذا شيء خارج عن حقيقة اللفظ لا يصح ان يعترض على دلالة اللفظ بذلك القول الثالث - 00:31:57

التفصيل فان كان اللفظ العام قد خص بدليل منفصل حينئذ تكون دلالة اللفظ العام على الافراد الباقيه بعد التخصيص دلالة مجازية لماذا؟ قالوا لان اللفظ قد وضع للدلالة على جميع افراده عند اخراج بعض الافراد يكون استعمالا مجازيا - 00:32:23

قد وضع بمعنى اخر واجيب عن هذا الاستدلال بان الدليل المنفصل كالدليل المتصل بالنسبة لكلام الشارع لذا فان المؤمن عند النظر في الادلة يجمع بين جميع الادلة وازن لا يصح له ان يحكم بدليل واحد - 00:32:53

وما زاك الا ان الشريعة قد جعلت الادلة مثابة الوحدة الواحدة وجواب اخر بان الزيادة باللفظ ما يدل على معنى اخر غير المعنى الاصلي لا تعد مجازا فتعد مجازا هكذا تخصيص بعض الافراد - 00:33:29

الحكم العام لا يعد او لا يجعل اللفظ لا يجعل دلالة اللفظ على عمومه دلالة مجازية اما المسألة الثالثة فهي مسألة هل يجوز ان يخصص العموم بحيث لا يبقى الا فرد واحد - 00:34:03

من افراد هؤلاء وقد اختلف العلماء او قبل هذا يقول بان تخصيص اللفظ العام بحيث لا يبقى الا واحد اذا كان بمخصص متصل فانه يجوز اتفاقا اذا كان بمخصص منفصل - 00:34:24

انه وقع فيه الاختلاف جمهور على جواز تخصيص العموم الى ان يبقى واحد قد اختاره كثير من الحنابلة والمالكية والحنفية واستدل اصحاب هذا القول بان بانه كما جاز ذلك في - 00:34:47

دليل التخصيص المتصل فليجز فيه المنفصل اذا فارق بينهما مؤثر القول الثاني يقول بانه لا يجوز تخصيص العموم الا اذا بقي اقل

الجمع انه اذا دل على واحد لم يعد جمعا - 00:35:20

وخرج عن حقيقته اللغوية هناك طائفة وبالتالي قالوا لا يجوز نقصان عن اقل الجمع على الاختلاف في اقل الاختلاف هل هو اثنان او ثلاثة والجمهور مذهب الجمهور اقوى كما يجوز تخصيص العام بالمخصوص المتصل - 00:35:47

حيث لا يبقى الا واحد فكذلك في بقية انواع التخصيص هذا خلاصة ما ذكره المؤلف هنا فائدة هذا البحث فيما اذا ورد دليل لم يرد عليه الا مخصوص واحد بفرد واحد - 00:36:22

هل يلتفت الى هذا التخصيص؟ او لا هذه هي ثمرة المسألة اسأل الله جل وعلا ان يوفقنا واياكم لخيري الدنيا والآخرة ان يجعلنا واياكم من الهداء المهدىين واسأله جل وعلا ان يرزقنا واياكم علما نافعا وعملا صالحا ونية خالصة - 00:36:44

هذا والله اعلم صلى الله على نبينا محمد على الله واصحابه واتباعه سلم تسلیما كثیرا الى يوم الدين بالمغرفون احسن الله عملك مثال على تخصيص العموم هل هي فرضية المسألة ولا - 00:37:09

هناك مثال العمومي لا يبقى واحد ذكروا لها عدد من الفروع ولعلي ان شاء الله احسن الله اليك وعليكم السلام ورحمة الله - 00:37:30